تدويل التعليم العالي وإشكالية اللغة "الجزائر نموذجا"

INTERNATIONALIZATION OF HIGHER EDUCATION AND THE PROBLEMATIC LANGUAGE "Algeria as a Model"

د. الجوزي ذهبية Eldjouzi Dahbia

جامعة خميس مليانة

Raison81@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020 /01/17 تاريخ القبول:2020/03/03

الملخص:

بظهور العولمة نشأت صيغ جديدة للتعليم، كالتعليم العالي العابر للحدود، والتعاون العلمي الدولي، والتعليم الافتراضي، والتي طرحت عدة قضايا كمدى الالتزام بالمعايير العالمية للجودة، وقضية تسليع التعليم العالي. ولما كان التدويل الإستراتجية الأنسب لمواجهة تحديات العولمة في التعليم العالي، طرحت مشكلة ما هي اللغة الأنسب للتدويل على الساحة العالمية، وكانت الإجابة أن الدولة الأقوى معرفيا، هي الأقوى اقتصاديا وبالتالي الأجدر أن تكون لغتها اللغة العالمية، حيث أن الاتجاه السائد هو تغليب اللغة الانجليزية على سائر اللغات. ولكنه وبحكم أن هناك عدة دول ذات اقتصاديات صاعدة، فمن المحتمل أن تصبح إحدى هذه الاقتصاديات هي الأقوى مستقبلا، وبالتالي ستصبح لغات هذه الدول لغات عالمية، فقيمة اللغة تتغير كما تتغير العملات. وبما أن أهداف التعليم العالي هو الاستباق ومواكبة التطورات العلمية وأسواق العمل، فيجب إعداد الطالب بمعايير دولية من بينها إتقان عدة لغات أجنبية إلى جانب لغة الأم واللغة الرسمية للدولة.

الكلمات المفتاحية: تدويل التعليم العالي، العولمة، اللغة، السياسة اللغوية.

Abstract:

With the advent of globalization, new forms of education have emerged, such as cross-border higher education, international scientific cooperation and virtual education, which raised several issues such as the extent of adherence to international standards of quality, and the issue of commodification of higher education. As the strategic internationalization is best suited to face challenges of globalization in higher education, a problem arose as to what is the most appropriate language for internationalization on global stage, and the answer was that the country is stronger in knowledge, is economically stronger and therefore more worthy of its

language to be the global language, where the dominant trend is the primacy of English language over all other languages. But by virtue of the fact that there are several countries with emerging economies, it is likely that one of these economies will become the strongest in the future, and therefore the languages of these countries will become global languages, so the value of the language changes as the currencies change. Since the goals of higher education are to anticipate and keep abreast of scientific developments and labor markets, the student must be prepared with international standards, including mastery of several foreign languages in addition to mother tongue and official language of the state.

Key words: internationalization of higher education, globalization, language, language policy.

مقدمة:

تكتسب مؤسسات التعليم العالي أهمية بالغة في عالم المعرفة، كونها تأتي في أعلى السلم التعليمي وتحتضن أفضل الموارد البشرية، حيث يتم تكوين المعارف وبناء القدرات المساعدة على التطور في مختلف فروع العلم في قاعات هذه المؤسسات ومخابرها. والتي تشهد حاليا جملة من التغيرات نتيجة تأثرها بتداعيات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية، التي جعلتها تخرج من عزلتها المحلية إلى الانفتاح على دول وشعوب العالم.

وتبرز مظاهر تداعيات العولمة على التعليم العالي في زيادة التوجه نحو تدويل التعليم العالي وذلك من خلال ازدياد الحراك الأكاديمي والمهني بين الطلبة والباحثين والمدرسين الذي يعملون خارج بلادهم، الطلب الكبير على التعليم العالي واختلاف جنسيات وأعمار الطلبة، الذين يحملون خلفيات اجتماعية وثقافية ولغوية مختلفة.

وفي ظل تحول العالم نحو اقتصاد المعرفة، وبدفع من الاحتكارات الاقتصادية والإعلامية الكبرى التي تجعل من لغة الدولة الأقوى معرفيا، ومن ثم اقتصاديا، الأكثر انتشارا، تحوّلت اللغة إلى سلعة ووسيط تجاري، وباتت تلعب دورا مهما في خلق الثروة وفي صناعة الذوق، اعتمادا على ما تحققه التغذية الرجعية لوسائل الدعاية من صور

انطباعية تسهم بقوة، في تعميم أنماط ثقافية تمتد إلى كل مجالات الحياة من لباس ونمط معماري وديكور وفن وأدب...الخ

من خلال ما سبق، ما هي تداعيات العولمة على التعليم العالي، وما هي توجهات السياسة اللغوية للدول في ظل تدويل التعليم العالي؟

لمعالجة هذه الإشكالية، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم العولمة وما هي تداعياتها على التعليم العالي؟
2. ما هي توجهات السياسة اللغوية للدول في ظل تدويل التعليم العالي؟
3. ما هو واقع السياسة اللغوية في الجزائر في ظل تدويل التعليم العالي؟

للإجابة على هذه الأسئلة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

الفرضيات:

1. يعتبر التدويل إستراتيجية ضرورية لمواجهة تحديات العولمة في التعليم العالي.
2. إن تعلم اللغات الأجنبية أمر ضروري لتعزيز فرص العمل للأفراد وانتقال الطلبة إلى الخارج، وزيادة القدرة التنافسية للدولة.

تقسيمات الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

1. المحور الأول: مفهوم العولمة وتداعياتها على التعليم العالي.
2. المحور الثاني: توجهات السياسة اللغوية للدول في ظل تدويل التعليم العالي.
3. المحور الثالث: واقع السياسة اللغوية في الجزائر في ظل تدويل التعليم العالي.

أولا: العولمة وتداعياتها على التعليم العالي.

العولمة كظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية، تشير لغويا إلى جعل الشيء وتطبيقه عالميا ويطلق عليها البعض مصطلح الكوكبة. فهي عملية تغيير شاملة ومستمرة، تنطوي على العديد من عمليات الانتشار والتحول للظواهر الاجتماعية

والعوامل الفاعلة فيها، والتي لا تقف عند حد أو تمنع من قبل حاجز أو قانون، ويتزايد الوعي فيها بإمكانية صيرورة البعد المحلي عالميا والعالمي محليا.

1. مفهوم العولمة:

يعتبر مفهوم العولمة واحد من المفاهيم التي ما زالت تثير جدلا واسعا بين الباحثين والمفكرين، نتج عنه عدم صياغة معالم تعريف إجرائي عام لمصطلح العولمة يبرز كافة أبعادها المتنوعة والأكثر أهمية من منظور الفئات والشرائح ذات الصلة. إذ تدل بعض مفاهيم العولمة على أنها عملية لتجاوز الحدود القومية، حيث يشير لهذا المفهوم تعريف "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، إذ عرفت العولمة بأنها "عملية لتدفق التكنولوجيا، والمنتجات الاقتصادية، والمعرفة، بين الحدود القومية للدول على نحو يمكن أن يؤثر في كل دولة على حدا بطريقة مختلفة عن غيرها من الدول الأخرى نتيجة لما تتمتع به من خصائص وسمات محددة".

ويتقارب مع هذا التعريف ما ذكره "فليبس وشوايزفورث" بأنها: "التدفق الهائل في الأدوات التكنولوجية، والنظم الاقتصادية، والمعرفة، والبشر، والقيم السائدة والأفكار عبر الحدود".

كما تعرف العولمة كذلك على أنها "نظام عالمي يقوم على التطور العلمي، والتقدم التقني المبدع غير المحدود، ودون اعتبار للنظم والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم. وهي عملية للتواصل، لبناء منظومة سياسية واقتصادية وثقافية تتسم بالعالمية". (العامري، 2013، 21)

2. تداعيات العولمة على التعليم العالي:

من تداعيات العولمة على التعليم العالي هو تحريره، حيث أنه في عام (1998) أنشأت سكرتارية منظمة التجارة العالمية، مجموعة عمل لبحث آفاق التعليم الأكثر تحررا، حيث اجتمع في أكتوبر من نفس العام حوالي (350) خبيرا في تجارة الخدمات

وأطلق على هذا الاجتماع خدمات (2000)، انتهى الاجتماع إلى أن قطاع الخدمات التعليمية يحتاج لنفس الدرجة من الشفافية والقابلية في الانتقال والاعتراف المتبادل والتحرر من القواعد التنظيمية والقيود والحواجز غير الضرورية التي تقرها بالنسبة لصناعة الخدمات الأخرى. وبذلك يبدأ التعليم تدريجيا في إطار اتفاقية التجارة في الخدمات في التحول إلى خدمات هدفها الربح، حيث أنه يوجد من أطلق على هذه الظاهرة بتسليع التعليم. (Niasse, 2009, 35)

وتبقى الآراء حول تحرير التعليم العالي متناقضة بين مؤيد ومعارض، أما المعارضون لهذا التوجه، فيرون أن المستثمر الأجنبي في التعليم العالي لا يراعي الأبعاد الوطنية والثقافة المحلية والقيم المجتمعية، كما أن هذه المؤسسات الأجنبية قد تؤثر سلبا على أفكار وثقافة الفئات المتعلمة، مما قد يؤثر على هويتهم وانتمائهم الوطني. كما أن مؤسسات التعليم العالي الأجنبية تهدف أساسا إلى تقديم خدمة تعليمية، لتحقيق الربح المادي بغض النظر عن احتياجات المجتمع وأولوياته.

أما المؤيدون فيجدون في هذا السبيل إسهاما في زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي وتعزيز إمكانيات البحث العلمي، واستخدام التقنيات الحديثة، وتقديم عدد هائل من التخصصات العلمية، وخلق كفاءات محلية قادرة على التنافس في السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك فإن المستثمرين الذين يسعون وراء الكسب ويبحثون عن مكان يستثمرون فيه أموالهم، ينظرون إلى التعليم كمجال للاستثمار والتجارة للأسباب التالية (بوحنية، 2007، 224):

- أن التعليم يمثل ميزانية سنوية تزيد عن ألف مليار دولار تقريبا على مستوى العالم، وهو قطاع يستخدم أكثر من 50 مليون فرد، وأكثر من مليار عميل في شكل طلبة.

- أن قطاع التعليم ينمو بسرعة، وتجد الحكومات أنه من الصعب بشكل متزايد سد الاحتياجات فيه، وخاصة في التعليم العالي.
- أن التعليم العالي يتلقى نقدا شديدا، فأصحاب العمل يشكون من أنه ليس متفقا مع احتياجاتهم، ولا توجد فيه المرونة الكافية.

وقد أدى تحرير التعليم العالي إلى ظهور العديد من الإشكالات للحكومات ومؤسسات التعليم العالي من بينها:

- تغير دور الحكومات في مجالات تمويل وتنظيم وإدارة مؤسسات التعليم العالي مما قلل من سيطرة الحكومات على الجامعات والكليات.
- صعوبة تنظيم الاستثمارات الأجنبية في التعليم العالي، خصوصا فيما يتعلق بمعايير الترخيص، التقييم والمتابعة وضبط الجودة وحماية الأهداف والمصالح الوطنية.
- صعوبة التنسيق بين الإطار التنظيمي للعمل المحلي مع إطار العمل الدولي. (الربيعي، 93،2008)
- ظهور إشكالية في الاعتراف بالمؤهلات العلمية، لتنوعها واختلاف طرق تقديمها واختلاف الأنظمة الأكاديمية بين الدول.
- اختلاف آليات ضمان الجودة والاعتماد المستخدمة في الدول وتعقد مناخ التعليم الدولي.
- حدوث حركات نزوح داخل الدولة الواحدة، بمعنى قدوم بعض الأساتذة إلى تقديم استقالاتهم في جامعات حكومية ليمارس التدريس داخل دولته في جامعة أمريكية أو ألمانية أو أخرى، ويتقاضى راتبا يفوق راتبه بأكثر من عشر مرات، دون أن يتحمل مشقة الغربة. (بوحنية، 2007، 225)

وقد حذر الأكاديميون من عواقب مثل هذه التغيرات التجارية المفروضة على التعليم العالي، ومنهم على سبيل المثال الرئيس السابق لجامعة "هارفارد" الذي أكد في كلمته الوداعية للجامعة قائلا: إن الجامعة بحاجة إلى قيادة قوية لمنع دوافع الربح من اجتثاث القيم التي تقوم عليها سمعة الجامعة وصلاح حالها، وأن تحويل أنشطة الجامعة إلى إيرادات مالية ملموسة يلهي الجامعة عن مهامها. كما أعلن المدير العام لليونيسكو: أنه لا ينبغي أن تخضع الجامعات للمصالح الاقتصادية، مهما كان نوع تلك المصالح. (أندراوس، 2008، 225)

كما يعارض المعلمون عملية الخصخصة التامة للتعليم، مشيرين إلى مساوئها، حيث يرون أن رجال الأعمال لا يعملون دائما من أجل المصلحة العامة. وقد يحث الدافع للربح الجامعات الخاصة في المستقبل إلى التركيز على المواضيع والدروس المرتبطة بشكل مباشر بالسوق، مثل الدراسات التجارية أو التسويق لجذب الطلبة، على حساب المواضيع الأقل مردودية، مثل الفلسفة وعلم النفس أو التاريخ. وتتساءل "مونيك فوبيو" منسقة التربية الدولية، وهو أكبر اتحاد للمعلمين في العالم: عن ما هو مصير البحث في عالم لا يسيره إلا الربح؟ فالرؤية القصيرة المدى التي تسيرها حاجة الصناعة للطاقة البشرية، لا تسمح بتلبية تحديات المستقبل، ولا تمكن من توقع نوع المعرفة التي سوف نحتاج إليها في المستقبل (UNESCO، 2002، 6)

وفي هذا الإطار يرى "خوان كارلوس هيدالغو"، أنه في فجر القرن الحادي والعشرين، نجد نهجين رئيسيين من الجامعات وهما اللذان يدعوهما "الجامعة-الشركة" و"الجامعة-المجتمع". حيث يتضمن الجدول التالي السمات الرئيسية لكل نهج:

جدول مقارنة بين مفهومي "الجامعة-الشركة" و"الجامعة-المجتمع"

المفاهيم الرئيسية	النهج الأول "الجامعة الشركة"	النهج الثاني "الجامعة المجتمع"
تقييم الجودة	تحدد الجودة بقدرة الخريج على الاندماج في عالم العمل، وتدخل إيديولوجية السوق إلى مؤسسة التعليم العالي.	للجودة دلالة أوسع نطاقا، فهي تقيم انطلاقا من مفهوم الربحية الاجتماعية.
الاستقلال الذاتي	تفقد الجامعة ما يشكل ركيزة استقلالها، لأن نشاطها يحدده الطلب المباشر الناشئ عن قوى السوق، وهي تفقد إذن قدرتها على تقرير نوع البحث والتدريب الذي يتعين تنفيذه.	الفكر المستقل، أي البحث عن الحقيقة وتوخي الصرامة العلمية، يشكل صميم هذا النهج. ولا تترك الجامعة نفسها لتصبح تابعة للدولة أو لعلاقات خاصة مع إيديولوجيات أو أحزاب.
الالتحاق	الالتحاق يقرره التوازن بين الطلب على المهنيين، وتدفق الداخلين إلى الجامعة والمتخرجين منها. ويمكن إذن توقع تقييد القبول، ويصبح التعليم ضربا من الامتيازات.	يعتبر التعليم حقا أساسيا لكل مواطن، ومهمة الجامعة هي تدريب موارد تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويتعلق الأمر بالتوفيق بين الكم والكيف استنادا إلى مبدأ الجدارة.
البحث	البحث مهمة ثانوية لا تكون مبررة إلا إذا استطاعت أن تستجيب على وجه السرعة للطلب والاحتياج التكنولوجيين. وينبغي أن تترك نفقات البحث والتطوير للبلدان الأكثر تقدما.	تتسم البحوث الأساسية والتطبيقية والمعارف التكنولوجية بوجه عام بأهمية أساسية لسببين جوهريين هما: أنها تغذي التعليم والتدريب، وأنها تتيح إمكانية التنمية المستدامة والمستقلة.
التعليم كأولوية	المسألة مسألة أولويات، وفي حالة وجود أزمة الموارد، يصبح التعليم العالي أقل أولوية من مستويات التعليم الأخرى.	التعليم عملية اجتماعية ذات طابع تراكمي يشكل "سلسلة تربوية"، وتكلفة فرصة التعليم ليست مسألة داخلية، بل مسألة ترتبط بالقطاعات الأخرى للتنمية والمجتمع.
التعليم كتكلفة واستثمار	التعليم تكلفة يتعين إبقاءها ضمن أدنى الحدود وإخضاعها لتوازن المالية العامة.	التعليم استثمار يتيح زيادة الإنتاجية الاقتصادية وتحسين الأوضاع الثقافية والاجتماعية.
الكفاءة	هدف الكفاءة هو ترشيد التكاليف وتقليلها إلى أدنى الحدود، استنادا إلى تحليلات التكاليف والمنافع والحسابات الاقتصادية.	لا يقتصر مفهوم الكفاءة على المعايير الاقتصادية والمحاسبية، بل يرتبط بمعايير مشتركة للجودة والملائمة والإنصاف تراعي أيضا المنظور الأطول أجلا.
التدريب كأساس خاضع للاقتطاع الضريبي	يحصل الطالب بفضل تدريبه على عائد تعليمي شخصي" يعود عليه بالربح في وقت لاحق. ولذا فإن هذا العائد ينبغي أن يكون خاضعا للاقتطاع الضريبي.	"العائد التعليمي" ليس فرديا بل عائد يولد خارج النظام التعليمي، أي في سوق العمل التي تنتفع من خدمات التعليم العالي. ولذا

		فإن التدريب لا يخضع للاقتطاع الضريبي، وإلا انطوى ذلك على تشجيع الجهل.
طبيعة مساهمة الدولة	نظام التمويل من جانب الدولة آخذ في التراجع بل ينعت بالرجعية لأن الفقير (الذي يدفع ضرائب أكثر نسبيا) ينفق بذلك على الغني – ومن ثم تكون رسوم الدخول إجراء أقل اتساما بعدم الإنصاف.	نظام التمويل الذي يقوم على التدخل المحدود للدولة وفرض رسوم دخول يعد أكثر رجعية وتأخرا. والحد من أوجه عدم المساواة يرتبط في المقام الأول بسياسة تنتهجها الدولة على مستوى الضرائب ومستوى توزيع النفقات العامة.
العدالة الاجتماعية	يصبح النظام أكثر عدلا إذا كان الطالب يمول تدريبه بنفسه. هي إذن مسألة داخلية تخص المؤسسة التعليمية التي يمكن أن تستقطع جزء من رسوم دخول الأكثر غنى لتمويل تدريب الأكثر فقرا.	يقتضي جعل النظام أكثر عدلا، إتباع سياسة إدارية أكثر شمولا تقوم على مسؤولية السياسات الحكومية.

(UNISCO، 1998، 50-51)

ويظهر أن كل من مفهومي "الجامعة-الشركة" و"الجامعة-المجتمع" مفهومين عقيمين، فقد نجد في مؤسسات كثيرة عناصر من كلا النظامين، ولكن في عدد من الجامعات المشهورة بكفاءتها، تمارس ضغوطا قوية لصالح النهج الأول (الجامعة-الشركة)، حتى وإن وجدت داخلها في الوقت نفسه قوى مؤيدة لنهج ذي طابع تقليدي (الجامعة-المجتمع) يركز على البحث على المعرفة بطريقة نزيهة دون الاهتمام بضغوط البيئة الخارجية.

ومراعاة لحقوق الأطراف ذات المصلحة من التعليم العالي، وحرصا على أن لا تبقى الجامعة منغلقة على نفسها ومنعزلة على البيئة الخارجية، تفرض حوكمة هذه المؤسسات إتباع نهج ذي طابع مجتمعي أوضح، يجمع بين استقلالية الفكر والبحث عن الحقيقة والصرامة العلمية من جهة، وبين الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبيئة من جهة أخرى(UNISCO، 1998، 52).

3. التدويل كإستراتيجية لمواجهة الآثار السلبية للعولمة على التعليم العالي.

تؤكد دراسة "رابطة أساتذة الجامعات الأجانب بالولايات المتحدة الأمريكية"، على أن المدخل الرئيسي الذي تتبناه الجامعات حول العالم لمواجهة التأثيرات المتلاحقة لقوى العولمة هو القيام بعمليات واعية ومقصودة لإضفاء الطابع الدولي والكوني والمتعدد الثقافات على فلسفة وعمليات ومخرجات منظومة التعليم العالي. وهي العملية التي اصطلح بتسميتها بالتدويل.

ويعرف التدويل على أنه إستراتيجية تنتهجها الجامعة لتستجيب لقوى التغيير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يعطي للطلبة الفرصة لاكتساب الخبرة الدولية، وتطوير المهارات للعمل بفاعلية في العالم. كما يعرف التدويل أيضًا بأنه قيام مؤسسات التعليم العالي بتحركات واثقة لتطوير مناهجها الدراسية، وتعزيز التفاهم فيما بين الحضارات، وتوفير فرص لتحسين مهارات إتقان اللغات الأجنبية(التركي، البصام، 2014).

وما يميز أنشطة التعليم العالي التي تصنف ضمن فكر التدويل عن الأنشطة التي تصنف ضمن فكر العولمة، ليس اختلاف طبيعة الأنشطة ذاتها، بل الدوافع والمنافع المتوقعة منها. فالتدويل في مجال التعليم العالي يرتبط بمبادئ أساسية، مثل: التنوع، والتعاون الدولي، والتضامن بين المؤسسات، وإقامة شبكات المعلومات، والمشاركة العالمية، والتبادل المعرفي، على أسس من النفع المتبادل، أما العولمة فإنها تتبنى مبادئ مماثلة، ولكن في إطار أشد خطورة، مثل: الاندماج، والتجانس، والتنميط. ومن أبرز الأسباب الداعية إلى التوجه نحو تدويل التعليم العالي في دولة ما، نجد ما يلي(التركي، البصام، 2014):

- تزايد الضغوط على مؤسسات التعليم العالي الوطنية لإعداد خريجيها للعمل في إطار دولي يتواءم مع قواعد العولمة ومجتمع المعرفة.

- تزايد الحراك الأكاديمي للطلبة، والأساتذة، والبرامج التعليمية عبر الحدود، مما ساهم في خلق مناخ تنافسي أكثر انفتاحًا على المستوى العالمي، وحدوث تغيرات هيكلية في أسواق العمل وأساليب البحث العلمي.
- تنامي الحاجة إلى وجود أنماط وبرامج للتعليم المستمر، مثل: التعليم المفتوح، وتعليم الكبار، والتعليم مدى الحياة.
- تنامي التوجه نحو العلوم البينية (interdisciplinary)، والتطبيقات العلمية متعددة التخصصات، والتزاوج بين المجالات البحثية، وظهور العديد من العلوم المستقبلية، مما ساهم في التنوع غير المسبوق في الكفاءات والشهادات العلمية، وتعاظم الطلب على آليات متطورة وحديثة للاعتماد الأكاديمي وتوكيد الجودة.
- الاختلاف في حجم الجامعات والمؤسسات التعليمية فيما يخص أعداد الطلاب والأساتذة والإمكانات المادية، والتباين في الهيكل الأكاديمي للتخصصات العلمية ومستويات الدراسة.

ثانيا: توجهات السياسة اللغوية للدول في ظل تدويل التعليم العالي.

غالبا ما يتم إغفال عامل اللغات وتأثيره على الوسط العلمي، على الرغم من أن مراعاة الفوارق اللغوية يعتبر مسألة أساسية لضمان التداول الحر للأفكار والمعارف بين الباحثين في شتى أرجاء العالم.

1. مفهوم السياسة اللغوية:

حسب "إلجين" فإن السياسة اللغوية تعني: "المواقف الرسمية التي تتخذها الحكومات تجاه استعمال اللغة ورعايتها، سواء كانت هذه المواقف بالفعل كإقرار القوانين أو تمويل البرامج، أو كانت مدعومة بالخطب والقرارات المكتوبة".

فالسياسة اللغوية هي عبارة عن نوع من التعامل الرسمي لأجهزة الدولة مع اللغة أو اللغات المستعملة داخل كيان سياسي معين (لوصيف، 2009).

كما تعرف السياسة اللغوية بأنها: تلك الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة لمراقبة الوضع اللغوي والتحكم في مساره. وأشهر هذه الإجراءات سن المواد الدستورية والتشريعية المتعلقة بالحالة اللغوية للمجتمع. وهذه المواد الدستورية والتشريعية بمثابة الموجه لحركة التخطيط اللغوي في البلاد، وما يقتضيه من رسم وتنفيذ يسعى لإحداث تغيير في بنية اللغة ومنزلتها، أو في طريقة تعليمها، وهو مجال يهتم بجميع قضايا اللغة في علاقتها بالمجتمع.

ويرى "علي القاسمي" أن السياسة اللغوية هي: "نشاط تضطلع به الدولة، وتنتج عنه خطة تصادق عليها مجالسها التشريعية، يتم بموجبها ترتيب المشهد اللغوي في البلاد". وتستمد السياسة اللغوية مرجعيتها من التفاعل بين المحاور الأربعة التالية (الصيفي، 2015، 27):

- "المجتمع" كونه نسيجا من الهويات الجماعية.
- اللغة أو اللغات التي يتواصل بها أفراد المجتمع.
- الدولة (بالمعنى الجغرافي للعبارة).
- "السلطة" من حيث كونها مؤسسة قادرة على صناعة القرار وتنفيذه.

أما التخطيط اللغوي فهو اختيار لغة من بين عدة لغات، وهو الجهود العملية المتكاملة للتأثير في الاستعمال والتطور اللغوي بناء على قرار لغوي سابق. فحينما يصادق أصحاب القرار على هذه الخطة اللغوية أو تلك، فإنها ستصبح سياسة لغوية للدولة تلتزم الحكومة بتنفيذها. حيث يهدف التخطيط الغوي إلى تسهيل التواصل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

2. اللغة الانجليزية وتدويل التعليم العالي:

غيرت العولمة ملامح الحياة العصرية وفرصها، ومن المؤكد أن الانفتاح الواسع الذي حل معها وضع العالم في بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة لها متطلباتها واتجاهاتها الرئيسية الجديدة في المجالات العلمية والمهنية، ومن بينها تفشي اللغات الأجنبية في الفصول الدراسية وأسواق العمل. و **انتشار** اللغة يكون في الغالب نتيجة التغيّر في الأوضاع الاقتصادية التي تجبر المجتمعات على أن تعدل من ذخيرتها الكلامية وأنماط اتصالها (حمادوش، 2019).

فمع ازدهار الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديًا في فترة الخمسينيات انتشرت اللغة الإنجليزية بشكل واسع وعرفت آنذاك بلغة التجارة. وتزامنت هذه الشهرة مع ولادة الثورة التكنولوجية التي قادتها أمريكا، مما زاد من أهمية لغتها بشكل أكبر خاصة وأنها لغة الحواسيب والأجهزة التكنولوجية عموما (عبد السلام، 2016).

وعلى صعيد التعليم العالي، أصبح ينظر إلى اللغة الإنجليزية على أنها وسيلة لضمان المساواة بين الجودة والمعايير الدولية، سواءً في داخل الدولة أو خارجها. ويُعدُّ استخدام اللغة الإنجليزية لغة تدريس رئيسية للبرامج التي تقدم داخل الدولة عاملاً مهمًّا جدًّا لتوظيف الطلاب الدوليين. إضافة إلى ذلك، فإنه غالباً ما يُنظر إلى استخدام اللغة الإنجليزية على أنها وسيلة لتدويل مؤسسات التعليم العالي.

غير أن الأكاديمية البريطانية (British Academy) أشارت في عام 2011 إلى أن الجامعات البريطانية ينبغي أن تعتمد التدويل في سياق أوسع من التركيز الحالي على تجنيد الطلاب الدوليين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشجع الجامعات البريطانية بشكل كبير عملية التنقل بين الطلاب المحليين، ولا ينبغي أن يُفترض أن معرفة اللغة الإنجليزية ستكون كافية للطلاب من الدول الأنجلوسكسونية للمنافسة في سوق

العمل المُعَوْلَمْ. حيث أن ما نسبته (75٪) من سكان العالم لا يتكلمون الإنجليزية كلغة أولى، الأمر الذي يدل على التنوع اللغوي والثقافي للاقتصاد العالمي (العامري، 2015). وتجدر الإشارة إلى أن الشؤون المذكورة أعلاه تتماشى مع النتائج التي توصل إليها تقرير صدر مؤخراً عن مجلس اللوردات (House of Lords) الذي خلص إلى أن: الاتجاه المتزايد في استخدام اللغة الإنجليزية بوصفها اللغة السائدة في العالم الأكاديمي، وكذلك في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لا ينبغي أن يشجع المملكة المتحدة لأن تكون غير مبالية بالفرص والمزايا المقدمة من خلال التعلم والعمل في لغة أخرى. ويشير مجلس اللوردات إلى أن انخفاض القدرة لتعلم اللغات في المملكة المتحدة يؤثر سلباً في انتقال الطلاب إلى الخارج، وهو أمر ضروري لتعزيز فرص العمل للأفراد والقدرة التنافسية للبلد بأكمله. ومن ثم فإن هناك توصية لمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة لتعزيز تعلم اللغات.

كذلك فإن هيمنة اللغة الإنجليزية بوصفها وسيلة للتعليم والاتصال في الدول غير الأنجلوساكسونية، سيعزز مواقف الذين يزعمون أن التدويل سيسهم في فقدان الهوية والثقافة الوطنية. إضافة إلى ذلك، وعلى الجانب العملي، هناك مخاوف بشأن جودة برامج التعليم العالي التي يتم تقديمها باللغة الإنجليزية من المعلمين الذين لغتهم الأولى غير اللغة الإنجليزية. فإذا تم تقديم التعليم العالي من قبل الأكاديميين الذين لغتهم الأولى ليست الإنجليزية للطلاب الأجانب، فإن جودة التعليم والتعلم ستكون في خطر (العامري، 2015).

ويتفق صانعوا السياسات اليوم على أن عالمنا يتغير بشكل سريع، وإن هناك العديد من الدول غير التقليدية التي تبرز في الاقتصاد العالمي مثل الصين وروسيا والبرازيل، والهند، والتي غالباً ما يطلق عليها دول البريك (BRIC Countries)، إذ أن هذه الدول لديها تراث لغوي وثقافي قوي، إضافة إلى روابط مع لغتهم. أيضاً، وإن سكان هذه

الدول، أقل ثقة في استخدام اللغة الإنجليزية. وضمن هذا المشهد العالمي المتغير، فإن نموذج التدويل الحالي غير المرن الذي يركز في المقام الأول على اللغة الإنجليزية، يُقلل من قدرة مؤسسات التعليم العالي على تحقيق كامل العناصر الإيجابية للتدويل والتمتع بها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم ضمان الجودة التي تهدف إليها المؤسسات التعليمية.

فينبغي على مؤسسات التعليم العالي اعتماد العديد من البرامج ثنائية اللغة، التي تضمن البعد الحقيقي الدولي. فهناك تناقض قائم بين شعبية التدويل وعدم وجود اللغات الأجنبية في مناهج البرامج الجامعية والدراسات العليا، إذ لا بد من أن تركز مؤسسات التعليم العالي على إعداد مواطنين عالميين (Global Citizens) قادرين على التواصل بلغات أخرى غير اللغة الإنجليزية. وتعدُّ الحاجة إلى إدراج اللغات في المناهج الدراسية الحديثة لبرامج التعليم العالي، أمراً ضروريا على غرار الاعتراف بأن معرفة التقنيات الجديدة ونظم المعلومات لأي فرد في أي مستوى من التعليم وفي أي تخصص علمي ذات أهمية بالغة. (العامري، 2015)

ثالثا: و اقع السياسة اللغوية في الجز ائر في ظل تدويل التعليم العالي.

إن تعلم اللغات يعتبر حلقة وصل بين الأمم، فتعلم اللغات يمنح المجتمع صفات حضارية تجعله أكثر انفتاحًا على العالم وتقبلًا لعاداتهم وتقاليدهم، ويزيل الحواجز بينه وبين العالم الخارجي.

وإذا ما تأملنا في واقع السياسة اللغوية في الجزائر نجد أنه بعد الاستقلال كان هناك إرادة نحو استعادة الهوية الجزائرية في مقوماتها، وتم التركيز خاصة على ميدان التربية والتعليم كأحسن قطاع يتكفل بمهمة استعادة مقومات الثقافة الوطنية، لاسيما اللغة كوعاء لها. فقد كان أهم ما رد به الرئيس "بومدين" على ممثلي الطلبة المعربون عند إضرابهم الذي دام عدة أسابيع، والذي كان يهدف إلى الضغط على السلطة

السياسية لتسرع في إكمال تعريب بعض التخصصات بالجامعة وكذلك إلى وضع خطة لتعريب الإدارة الجزائرية عبارة وهي: "لدي قنبلة موقوتة مشكلة من ثلاثة ملايين تلميذ بالتعليم الابتدائي يدرسون كلهم باللغة العربية، عندما تنفجر هذه القنبلة تصبح قضية التعريب أمرا واقعا")جريدة الأحرار، 2011).

وتعتبر قضية التعريب إشكالية صعبة التناول والتحليل لتعدد مكوناتها وجوانبها الإيديولوجية والسوسيو ثقافية، فدعاة التعريب يعتبرون أن العربية تستمد شرعيتها في الجزائر من مصدرين اثنين أولهما الدين الإسلامي وثانيهما كفاح التحرير الوطني، وكلاهما ضد الاستعمار، ومنه فالفرنسية ببساطة لغة المستعمر المحتل، حيث يستند دعاة هذا التيار إلى أفكار الفلاسفة والباحثين في قضايا علم الاجتماع والتربية والثقافة والهوية، التي ترى أن اللغة الوطنية بها يكون الإبداع الحقيقي، وأن ما هو وطني لا يمكن أن يكون إلا بها، كقول الفيلسوف الألماني "فخته" "Fikht":«إن اللغة تؤثر في الشعب الذي يتحدث بها تأثيرا لا حد له يمتد إلى تفكيره، وإرادته وعواطفه وتصوراته وإلى أعماق أعماقه، وأن جميع تصرفاته تصبح مشروطة بهذا التأثير ومتكيفة معه».

فاستند التيار المعرب إلى أن جعل الازدواجية (Bilinguisme) في النظام التربوي لا ينتج إلا متعلما ضائعا بين التعريب والفرنسة وينشأ على أفكار مبعثرة بين الثقافتين الوطنية والأجنبية، فاللغة "سواء لقنت باعتبارها لغة فحسب أو وسيلة لتدريس مواد، لابد وأن تحمل ضمنيا مجتمعها الأصلي، ذلك أنها أكثر ارتباطا بالخلفيات الإيديولوجية والحضارية"، ومن ثم فقد يؤدي تعلمها إلى استلاب ثقافي للمتعلم ويصبح ضائعا اجتماعيا وثقافيا (لوصيف، 2009).

ونقيض هذا التوجه من يدافع عن الازدواجية (Bilinguisme) في التعليم، ببقاء الفرنسية في الجزائر كغنيمة حرب كونها وسيلة تتيح للجزائر الانفتاح على العلوم الحديثة التي تحتاجها في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحسب دعاة هذا

الاتجاه فإن اللغة لا تمثل سوى أداة لنقل المعارف والمضامين والمفاهيم بطريقة محايدة، فالأهم هو نقل المعارف ليس اللغة في حد ذاتها، وحسبهم فإن الفرنسية هي الأجدر كلغة حية تمثل منفذا للعصر الحديث والحضارة الغربية، بينما اللغة العربية "متقادمة جدا لا تتلاءم أبدا مع الحاضر المبني على العلم والتقدم، ومن هنا يتأتى استعمال الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية".

وفي مقابل هذين الاتجاهين يبرز موقف محايد وهو أن المدرسة الجزائرية الناشئة بحاجة إلى اللغة الوطنية أولا واللغات الأجنبية ثانيا، حيث ينظر إلى التعريب أنه ليس ضد اللغات الأجنبية، خاصة إذا علمنا أن الفكر هو حصيلة التفاعل بين عناصر الثقافة الوطنية والتفتح على ثقافات الغير المتعددة، وهذا المنهج تبناه البعض حيث اتخذوا موقفا معتدلا وحلا وسطيا حول النقاش السابق، نذكر منهم "طالب الإبراهيمي" الذي اعتبر أن "الازدواجية لا تعني بالضرورة وجود لغة بعينها إلى جانب اللغة العربية، فهي بحكم المرحلة الحضارية ضرورة علمية، أما التعريب بالنسبة إليه "هو العودة إلى الأصالة باستعمال العربية لا يعني شرط الازدواجية، ولا ينطلق منها ولا يتحتم أن تكون الفرنسية هي اللغة الثانية ".

إن التعدد اللغوي أمر واقع، وعلى كل سياسة لغوية رشيدة أن تعمل على تأكيده بدلا من محاربته. فموت اللغة خسارة لا يمكن تعويضها، فقد تخيل اللساني "دافيد كريستال" الزمن الذي ستهيمن فيه الإنجليزية في العالم أجمع، وتتحول فيه إلى اللغة الوحيدة للتواصل، سيكون أكبر كارثة عرفتها البشرية عبر التاريخ (لوصيف، 2009).

كما أكد الإسلام على قيمة التعدد اللغوي حينما ربط القرآن الكريم بين اختلاف الألسنة ومعرفة إعجاز الله في الخلق ((إن في اختلاف ألوانكم وألسنتكم لآية))، فهذا الاختلاف آية من آيات الله وليس هناك من مبرر علمي ولا خلقي لتفضيل لغة عن لغة أخرى ".

فلابد من الاعتراف وبكل موضوعية، بأن اللغة العربية التي هي رمز للوحدة الوطنية والتي من الضروري جدا تعميمها وتطويرها واستعمالها في مجالات الاتصال والإدارة خاصة، هذه اللغة لا تمكن اليوم، وحدها، من تطوير البحث العلمي والتحكم في التقنيات الحديثة.

إن العالم العربي يعيش اليوم تأخرا في كل المجالات، وما ينتجه من فكر وما يستحدثه من تقنيات لا يكاد يقاس بما ينتجه وما يستحدثه مركز بحث غربي واحد، وما تنشره كل الدول العربية مجتمعة أقل مما تصدره دار نشر واحدة من دور النشر المتوسطة الحجم بأوروبا أو أمريكا (جريدة الأحرار، 2011).

لقد ضيعت الجزائر كثيرا في تهميشها للغات الأجنبية، بحيث أصبح من النادر العثور على متخرج من الجامعة يجيد لغة أجنبية واحدة، فكيف يمكن القيام بالبحث العلمي وتطويره عندما لا يتمكن الطالب أو الباحث من الاطلاع على ما يبحث فيه وما توصل إليه الباحثون في جهات أخرى من العالم؟ ومن أين يأتي بالمراجع الحديثة والوضع هو على ما عليه في العالم العربي الذي لا يجيد لحد الآن حتى استعمال تكنولوجيات الاتصال (اللغة العربية لا تمثل أكثر من 1% من المحتوى الرقمي).

ففي محاضرة ألقاها الأستاذ الفرنسي الشهير "برنار مياج" (Bernard Miège) بجامعة "ستاندال" الفرنسية في مجال الإعلام والاتصال يقول لطلبته: "من لا يجيد اللغة الانجليزية عليه بتغيير التخصص لأن البحث في مجال علوم الإعلام والاتصال يتطلب الإلمام باللغة الانجليزية حيث أن معظم البحوث في هذا المجال تجرى بالولايات المتحدة الأمريكية، ونحن في فرنسا جد متخلفين في هذه الدراسات وما نترجمه من اللغة الانجليزية لا يمثل أكثر من (1%) مما يصدر في الجهة الأخرى من المحيط".

إذا كان هذا حال فرنسا في مجال علوم الإعلام والاتصال، فكيف هو حال الجزائر مع مثل هذه العلوم والعلوم الأخرى؟ الكثير من المفكرين الفرنسيين يتحدثون

باستمرار عن تقهقر لغتهم وتخلفها مقارنة بلغات أخرى مستدلين في ذلك بمحتويات الانترنيت حيث لا تمثل هذه اللغة أكثر من 5% بينما تمثل اللغة الانجليزية أكثر من 70% (جريدة الأحرار، 2011).

فلماذا التشبث باللغة الواحدة في التدريس في الجامعة الجزائرية، مع العلم أن هذا السبب كان من وراء فقدان الجامعة الجزائرية للعديد من كفاءاتها سواءً بالهجرة أو بالتفرغ للأعمال الإدارية.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن التعليم العالي، لا يمكن أن يبقى في معزل عن أثر العولمة لأن هذه الظاهرة تجاوزت الحدود الجيوسياسية والقيود الاجتماعية والاقتصادية، وأن التدويل يعتبر الإستراتيجية المثلى لمواجهة تداعيات العولمة على التعليم العالي. كما يعتبر إتقان اللغات الأجنبية من الأولويات التي يجب على السلطات أخذها بعين الاعتبار في رسم السياسة اللغوية للدولة، لما له من نتائج واضحة بالنسبة إلى الدخل وفرص العمل، وما له من مزايا لا يمكن إنكارها في ميدان البحث العلمي وتعلم العلوم. علاوة على الفائدة المعرفية والاجتماعية والثقافية والتواصلية لمتحدث اللغات. وفي الأخير نتقدم بالتوصيات التالية:

- ✓ ضرورة تحرير مؤسسات التعليم العالي من هيمنة السلطة البيروقراطية للدولة وتحويلها إلى مؤسسات مستقلة في تمويلها وإدارتها وتوجهاتها الفكرية والمعرفية، وتدعيم الحريات الأكاديميات فيها، لخدمة المجتمع في إطار القيم الديمقراطية وتكافؤ الفرص الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتعليم العالمي.
- ✓ تجديد الفلسفات التربوية التي توجه مؤسسات التعليم العالي في اختيار أهدافها وتوجهاتها، بمراعاة المستجدات التي تفرضها ظاهرة العولمة على رسالة الجامعة في مجتمع معرفي مفتوح ومتغير، والانتقال من المتعلم في

مجتمع وطني، مقابل متعلم في مجتمع عالمي وفي حراك ديمقراطي عالمي مع المحافظة على القيم الوطنية والخصوصيات المجتمعية.

- ✓ التواصل مع مؤسسات التعليم العالي على المستوى الإقليمي والدولي من أجل التبادل الثقافي والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال التعليم والبحث العلمي.
- ✓ الحرص على متابعة التحديث والتجديد في نوعية البرامج التعليمية، ونوعية الخريج واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان الجودة والتميز، بصورة مستمرة، لغرض الحفاظ على بيئات تعليمية جاذبة للطلبة، وقادرة على التنافس.
- ✓ تشجيع الالتزام الواسع والدولي بتعزيز التعدد اللغوي والتنوع اللغوي، بما في ذلك صون اللغات المهددة بالانقراض.
- ✓ التعليم باللغة الأم كوسيلة للارتقاء بنوعية التعليم.
- ✓ توسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات على الأنترنت بجميع اللغات.
- ✓ الاستثمار في الترجمة، والتي هي كفيلة ببناء الجسور والتعريف بنتائج الأبحاث، واكتشاف الأعمال الأدبية التي لا تزال غير معروفة.

قائمة المراجع:

1. الربيعي سعيد بن حمد، التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، الشروق، الأردن، 2008.
2. رامي جمال أندراوس، 2008، الإدارة بالثقة والتمكين، عالم الكتاب الحديث، الأردن.
3. بوحنية قوى، 2007، إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية: حالة الأستاذ في الجامعي الجزائري, أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر.
4. هدى الصيفي، 2015، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، متاحة على الموقع:
https://qspace.qu.edu.qa/bitstream/handle/10576/3912

5. عبد الله بن محمد علي العامري، 2013، متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية "تصور مقترح"، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، تخصص إدارة تعليم عالي، متاحة على الموقع:

http://dr-alameri.com/?p=1695

6. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNISCO)، 2002، التربية اليوم –التعليم العالي للبيع– نشرة قطاع التربية في اليونيسكو، العدد رقم 3.

7. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNISCO)، 1998، المؤتمر العالمي للتعليم العالي " التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، الرؤية والعمل"، المنعقد في باريس.

8. لوصيف صفيان، السجال اللغوي وتطور التعريب في الجزائر بعد الاستقلال، مجلة العلوم الإنسانية، العدد41، 2009، 2011/11/07، على الموقع:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20447

9. نوال حمادوش، 2019، في العلاقة بين اللغة/ (ت) بالاقتصاد -مقاربة سوسيو اقتصادية، ترانس، مجلة إلكترونية حول البحث في الثقافة، تاريخ الإطلاع: 2019/12/31، على الموقع

http://www.inst.at/trans/23/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1/

10. أحمد عبد السلام، 2016، العولمة الثقافية اللغوية وتبعاتها للغة العربية، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، تاريخ الإطلاع: 12/10/ 2019، على الموقع:

http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=15553

11. ابتسام علي التركي، أحلام خالد البصام، 2014، العولمة وتدويل التعليم العالي في ظل توازن التأصيل، الألوكة الاجتماعية، تاريخ الإطلاع 2019/12/30، على الموقع:

https://www.alukah.net/social/0/75054

12. عبد الله العامري، 2015، تقرير، ما المشكلة من تدويل التعليم العالي، تاريخ الإطلاع:2919/12/30، الموقع: http://dr-alameri.com/?p=186

13. إشكالية اللغة في الجزائر، جريدة الأحرار، 2011/11/07، على الموقع:

http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=8028

14. Babacar Niasse, l'enseignement supérieur à l'heure de la mondialisation: état des lieux, stratégies et qualité dans les établissements privés de l'enseignement supérieur au Sénégal, thèse de magistère, spécialité gestion et évaluation des systèmes éducatifs, Dakar, 2009, P35.